

العمل النقابي في الجزائر الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجا

موساوي فاطمة¹

أ.د جيلاني كويبيبي معاشو²

الملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تبين دور العمل النقابي في الجزائر الذي يعد من أبرز الاتجاهات الاجتماعية في النضال الوطني، وذلك من خلال التركيز على الاتحاد العام للعمال الجزائريين كنقابة عمالية، مع ابراز ظروف نشأة هذه النقابة، وهياكلها، والمواقف المختلفة من طرف النقابات المنافسة لها، وكذا التطرق إلى أهم النشاطات التي قامت بها منذ الفترة الاستعمارية حيث كان لها دور فعال ضد الاستعمار وسياسته اتجاه الشعب الجزائري، واستمر دورها حتى ما بعد الاستقلال خاصة في ظل الاحادية الحزبية والنقابية.

الكلمات المفتاحية: العمل النقابي؛ العمال؛ المطالب؛ الاضرابات؛ المركزية النقابية.

مدخل:

لقد شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية عدة تنظيمات نقابية رغم منع العمال الجزائريين من ممارسة أي نشاط نقابي، وهذا راجع أساسا لقانون الأندجينا - الأهالي - الذي صدر في 1881م والذي يحرم العمال الجزائريين من الانتساب إلى النقابات الفرنسية المتواجدة بالجزائر، ولهذا أنشأت أول نقابة استعمارية من طرف عمال المطابع بقسنطينة سنة 1880 وتطور ظهور الحركات النقابية بتطور الأحداث الاستعمارية، والتي كانت تهدف إلى الدفاع حقوقها وصولا إلى الانخراط في العمل السياسي من خلال الدفاع عن الذات والهوية الوطنية بالمطالبة بحق تقرير مصير الشعب الجزائري.

ولتحقيق ذلك فكر المواطنون في الكفاح المسلح من اجل التحرير، حيث انعقد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 والذي اتخذ قرارا حاسما فيما يخص اشاء لجنة تتولى متابعة المشاكل النقابية وقد ترأسها المناضل " عيسات ايدير " والذي يعتبر أول أمين عام للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

مع اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 اشتد الحماس من أجل تحقيق الحرية والاستقلال، بالموازاة ازداد عدد اللجان النقابية وكان يوم 24 فبراير 1956 هو مولد

¹ طالبة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر

² جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر

الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والذي كان له دور فعال وأساسي فرغم العراقيل والصعوبات التي واجهها العمال الجزائريين سواء كانت ادارية من طرف السلطات الفرنسية لتسجيل الاعتماد على مستوى ادارتها أو ظهور نقابتين موازيتين كالاتحاد العام للنقابات الجزائرية (L.U.G.S.A) التي كانت مدعمة من طرف السيجيتي والاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (U.S.T.A) الذي أنشأه المصاليون لكنها لم تقف كحاجز أمام الاعلان عن مولد أول نقابة جزائرية محضة مستقلة بتوجه تحرري تأسست مع اندلاع الثورة التحريرية حققت عدة أهداف منذ الاستعمار حتى الاستقلال.

التعريف بالاتحاد العام للعمال الجزائريين :

لقد تم الاتصال بالمناضلين النقابيين لعقد لقاء مشترك وتحضير تقرير حول " مشروع مركزية نقابية"، وذلك يوم 17 فبراير 1956 بمنزل النقابي بوعلام بورويبة بحضور كل من عيسات ايدير والذي كانت ثقتهم فيه كبيرة و يوسف بن خدة وعبان رمضان الذي كان مدركا للدور الذي تؤديه الطبقة العمالية الأكثر تنظيما في عملية التغيير، حيث تم الاتفاق على:

تحديد اسم المنظمة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

ضرورة وحدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين

وجوب امتناع المناضلين عن كل نشاط سري (محمد أيت مدور، 2013 : 143)

وبعد هذا الاتفاق تأسست في 24 فبراير 1956م بعد انعقاد بالجزائر العاصمة جمعية عامة للعديد من النقابات الجزائرية لتعلن رسميا عن تأسيسه كقوة مستقلة وهو "أول تنظيم نقابي مستقل في خضم حرب التحرير الوطني"(عبد القادر جغلول، 1983: 160)، وهو "منظمة نقابية مطلبية حرة ومستقلة عن كل وصاية حزبية أو إدارية أو من المتعاملين الاقتصاديين ويرمز لها باختصار (إ.ع.ع.ج)، وهو منظمة ديمقراطية مفتوحة أمام جميع الموظفين"(موسى يودهان، 2012: 440).

وكانت الأمانة الوطنية الأولى تتشكل من :

1. عيسات ايدير أمينا عام

2. عطا الله بن عيسى كأمين عام مساعد

3. بوعلام بورويبة أمين وطني

4. جرمان رابح أمين وطني

علي يحي عبد المجيد أمين وطني مكلف بالخزينة (محمد أيت مدور، 2013 : 147)، حيث كان مناضليه أغلبهم منتمين لنجم شمال افريقيا وفي الكونفدرالية العامة للشغل ، كما أن نشاطهم بدأ في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

ولهذا ترأسه عيسات إيدير بتوجيه من جبهة التحرير الوطني كإستراتيجية متبعة في التنظيم لمواجهة الأساليب القمعية التي كان يتبعها الاستعمار لفصل الشعب الجزائري عن الثورة، لأن الهدف من

تأسيسه ليس مجرد إيجاد هيئة نقابية مطلية تقليدية، وإنما المسألة أعمق من ذلك أنها نقابة ثورية "أفضلية النضال من أجل الاستقلال الوطني على النضال المطلبى لأن استقلال الجزائر سيخلق شروط أفضل للعمل والعمال، وهو الذي سيعيد التوازن إلى العلاقات الاجتماعية ككل إضافة إلى عدم اقتصار العضوية فيها على العمال الصناعيين، بل امتدت إلى جميع الفئات الاجتماعية (صناعية، زراعية، وتجارية وخدمية)" (بومقورة نعيم، 2008: 28)، من خلال تنامي الوعي السياسي، والتشبع الفكري، والنضج الاجتماعي لدى الموظفين والعمال الجزائريين. وقد حددت هذه النقابة انتمائها السياسي في العدد الأول من جريدة العامل الجزائري *Algérien Ouvrier* بتاريخ 06 أفريل 1956 على النحو التالي: "الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مركزية نقابية تم إنشائها عقب مؤتمر انعقد العاصمة يوم 24 فيفري 1956 من طرف نقابات منطقة العاصمة، هذا الاتحاد حدد لنفسه مهمة تنظيم العمال من أجل وضع حد للاستغلال الذي يرون أنهم من ضحاياه" (محمد أيت مدور، 2013: 152). ففي هذه الفترة ارتكز العمل النقابي على العمل الدبلوماسي من خلال العمل على كسب تأييد التنظيمات النقابية الدولية لصالح الثورة التحريرية. فلا نقابة ولا عمل نقابي، من دون حرية واستقلال.

هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

له هياكل تنظيمية تتمثل فيما يلي:

- 1- الهياكل الأفقية وتتمثل في:
 - اللجنة التنفيذية المحلية
 - اللجنة التنفيذية الولائية
 - تعمل على التنظيم والتعبئة والمراقبة
 - وتوسيع القاعدة النقابية، وتضم:
- 2- الهياكل العمودية وتتمثل في:
 - نقابات المؤسسات
 - مجلس النقابة الوطنية
 - اللجنة التنفيذية للاتحادية.
 - وتعمل على التكفل بالمشاكل الاجتماعية
- الاتحاد المحلي: ويضم 1541 اتحاد للمنخرطين، تكوين العمال، ومتابعة تطبيق كافة في بلديات القطر وحدها.
- الاتحاد الولائي: ويضم 42 اتحاد في والاجتماعي، والتي تهتم بعالم الشغل وتضم:
 - نقابة المؤسسة
 - النقابة الوطنية
 - الاتحادية الوطنية.
 - وتعمل على ضمان المهام والصلاحيات
 - النقابية (إ ع ع ج) على المستويات الجغرافية من
 - الوطن. (موسى بودهان، 2012: 442)

المواقف المختلفة من إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

لقد اتخذت النقابات الموجودة في تلك الفترة مواقف معارضة لهذه النقابة والتي من بينها:

أ. موقف الكنفدرالية العامة للشغل:

اعتبرت أن الأمر خطير على الحركة النقابية الجزائرية، وقد عبر على ذلك بمايلي:
في الوقت الذي يعاني منه الشعب الجزائري من امتحان صعب، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه الحملة الهادفة إلى احداث صدام بين العمال الجزائريين والعمال الفرنسيين، نعتبر أن هذا الانقسام الذي حدث في الحركة النقابية الجزائرية أمرا خطيرا، كما اعتبرت أن الانقسام لا يوجد ما يبرره بما أن السيجيتي كانت تدعم دائما تطلعات الشعوب في كفاحها من أجل التحرر الوطني.
ب. موقف القوة العمالية:

كان موقفها مندد بالثورة ومعادي لاتحاد العام للعمال الجزائريين ففي مؤتمرها الاستثنائي المنعقد في 24 جوان 1956 عبرت أن استقلال الجزائر لا يمكن اعتباره حل للمشاكل التي يعاني منها العمال الجزائريين (محمد أيت مدور، 2013: 151) ومن هنا يتبين أن كل نقابة ترى أنها الأصلح في الدفاع عن مصالح العمال=.

نشاطات الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

حقق (ا.ع.ع.ج) عدة أهداف وغايات لطالما انتظرها الشعب الجزائري في جميع المراحل التاريخية التي مر بها ولعل أهمها:
أ. ابان الثورة التحريرية:

ارتبط نشاط هذه النقابة بالعمل السياسي (النضال من أجل الاستقلال) غير أنه مستقل تنظيما عن جبهة التحرير الوطني وقد برهن (ا.ع.ع.ج) على قوته بالضغط على الاستعمار من خلال : ما كانت تنشره جريدة العامل الجزائري فقد قام الاتحاد بالإضافة إلى الاحتفال بعيد العمال الموافق لأول من شهر ماي 1956 بتنظيم اضرابات عمالية واضرابات مدرسية وجامعية من أجل مساندة الطبقات الشعبية للثورة ومن أهمها:

- اضراب 05 جويلية 1956 الذي مثل منعرج حاسم في تاريخ الحركة النقابية
- اضراب 15 أوت 1956، وهو احتجاج ضد الاضطهاد الذي يتعرض إليه المناضلون النقابيون والذي تم فيه المطالبة بإطلاق سراح النقابيين المتواجدين في السجون.
- اضراب المدارس في أكتوبر 1956 اتخذ قرار الاضراب من طرف جبهة التحرير الوطني، بعد القرار الذي اتخذه الطلبة الجزائريون بمغادرة الجامعة وكان أساتذة أحياء المسلمين حاضرين في مدارسهم، ون بين 20 قسم لم يحضر إلا تلميذان أرادا متابعة الدروس.
- الاضراب الوطني يوم 01 نوفمبر 1956 وجاء لأحياء هذه المناسبة المخددة للذكرى الثالثة للاندلاع الثورة التحريرية والاحتفال بها، كما تم الاتفاق مع الاتحاد المغربي للعمال والاتحاد العام للعمال التونسيين، من أجل جعل هذا اليوم يوما للوحدة والعمل المغاربي.

- اضراب يومي 25 و26 ديسمبر 1956 من طرف عمال السكك الحديدية. (محمد أيت مدور، 2013: 160، 161) وبذلك أكد الاتحاد دفاعه عن مصالح العمال ودعمه للثورة التحريرية وواصل في الاحتجاجات حيث قام باضراب في 01 جانفي 1957 من طرف عمال السكك الحديدية احتجاجا على العنف الذي يتعرض إليه الشباب الجزائري على يد الشباب الاوربي، ثم في 02 جانفي 1957 قام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالدعوة إلى الاضراب في 03 جانفي 1957 من طرف عمال العاصمة والذي مس كل القطاعات للاحتجاج على الأحداث التي وقعت يوم 24 ديسمبر على اثر مقتل السيد روجر فروجر R.Froger رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر، حيث قام المعمرون بالاعتداء على الجزائريين والتككيل بهم، وكذلك بسبب مساس السلطات الفرنسية بالحريات النقابية، أما أهم اضراب قام به (ا.ع. ع. ج) فهو اضراب الثمانية (08 أيام) وقد جاء هذا الاضراب استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني ودعوتها لكل شرائح المجتمع الجزائري للقيام باضراب عام، وتم توزيع هذا النداء يوم الاثنين 25 جانفي 1957 على الساعة الصفر والهدف من ذلك مناقشة المسألة الجزائرية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة. (خلوفي بغداد، 2015 : 61)

ولهذا فقد لعبت هذه النقابة دورا إيجابيا في تلك الفترة، مما أدى إلى تعرضها للقمع بشدة من قبل الاستعمار الفرنسي، وذلك من خلال اعتقال بعض مناضليه ومن بينهم عيسات إيدر الذي عذب حتى الموت.

وهذا ما جعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين يدخل في الخفاء وإدارته تترك من الجزائر إلى تونس، الأمر الذي اضطره إلى العمل السري فواصل نضاله مركزا على شقين "الأول سياسي يركز على الدفاع عن المبادئ الوطنية والمطالبة بالاستقلال والتحرر من أغلال الاستعمار الاستغلالي، والثاني اجتماعي وذلك بمحاولة إعطاء الوطنية مضمونا اجتماعيا"(بومقورة نعيم، 2008: 28).

وحتى بعد نفي قادة النقابات أو سجنهم استمر العمل النقابي سرا، وفي المهجر إلى غاية الاستقلال، بحيث أعيد تشكيل الاتحاد العام للعمال الجزائريين كنقابة مركزية وحيدة خلال الفترة الاستعمارية كان يغلب عليه الطابع السياسي، فكان النضال النقابي في كل مستوياته موجها إلى تحقيق الاستقلال والإضرابات التي كان يقوم بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين كانت مطالبه مادية تمثل جانب ثانوي مقارنة بالمطالب السياسية، وهي حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال لتحقيق الهوية الوطنية.

ب. بعد الاستقلال:

إن ما يميز النقابة بعد الاستقلال هو تشكيل أمانة وطنية مؤقتة، مهمتها تأطير وتوجيه العمل النقابي إلى حين انعقد المؤتمر الأول للاتحاد بعد عودة المناضلين الذين كانوا في تونس والمغرب وكذا الذين خرجوا من السجون، وبهذا كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين النقابة المركزية الوحيدة بعد الاستقلال المرتبطة بالحزب الواحد، إذا وجد نفسه في وسط نقمة التناقضات التي كان يعيشها الجزائريون

في ذلك الوقت، وخاصة العمال والمتمثلة في "يد عاملة غير مؤهلة، الأمر الذي أدى إلى عدم التحكم في التكنولوجيا المستخدمة" (بومقورة نعيم، 2008: 28) إلى جانب ذلك استمر بقاء العمال الجزائريون في المهجر لأن الاستقلال لم يأت بالقطيعة النهائية مع الهجرة العمالية بل الأمور تعقدت نظرا للموروث الاستعماري والمتمثل في الرصيد الاقتصادي جدّ ضئيل بعد "1962 حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي 35.3% في سنة 1966" (جابي عبد الناصر، 1995: 32).

إضافة إلى يد عاملة ذات أصول اجتماعية فلاحية ناتجة من الهجرة والنزوح الريفي والتخلي عن العمل الزراعي، فالعمل في الجزائر اقتصر فقط على الجانب الفلاحي (القطاع الزراعي)، أما في القطاع الصناعي فقد كان يتوجب له الهجرة إلى فرنسا "مع وجود احتمال أضعف ألا وهو العمل الصناعي المأجور في الجزائر وعادة ما يكون ضمن قطاعات الصناعات الغذائية كالنسيج ومواد البناء والأشغال العمومية والنقل" (جابي عبد الناصر، 1995: 33).

هذه التناقضات أثرت على النشاط النقابي، "إذ أدّت بالنقابة إلى الاندماج في المشروع الوطني الاجتماعي، بحيث عملت تحت غطاء الحزب الذي خضع بدوره للسلطة الحاكمة، وبالتالي فهي لم تكن سوى منظمة جماهيرية تعمل على تحقيق السياسة التنموية" (إيمان النمّس، 2014: 55).

فأهداف العمل النقابي تغيرت حيث ارتبط بالعمل السياسي فقط فأصبحت "النقابة جهاز من أجهزة حزب جبهة التحرير الوطني، والذي سعت الدولة من خلاله إلى تجسيد السياسة الاقتصادية وهذا وفق النموذج النقابي الاشتراكي آنذاك" (محمد سفيان بداوي، 2016: 74).

فالنقابة العمالية لم تكن ذات طابع مطلبى بل عملت كمنظمة تسييرية تابعة للدولة ومدمجة في جهازها البيروقراطي، فهي موجهة نحو أهداف مسطرة ومحددة مسبقا وقد تميزت النقابة الجزائرية في تلك الفترة بما يلي:

- الطابع السياسي: حيث لم تكن معنية بالمطالب المهنية والاجتماعية المنبثقة من الحياة العملية والمعيشية للعمال، وإنما عملت على تنفيذ البرامج السياسية ومساندتها.

- الطابع الاحتكاري: الذي جسده احتواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين جل العمال والطبقة الشغيلة سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية (بومقورة نعيم، 2008: 31).

- الطابع البيروقراطي: بحيث نميز الاتحاد بالنمط البيروقراطي من حيث كفاءات الانخراط والانتخاب والتسيير الداخلي للنقابة (إيمان النمّس، 2014، 56).

ولهذا فالنقابة آنذاك فقدت استقلاليتها وحريتها وصفتها المطالبية والدفاعية لمكاسب العمال، وهكذا أصبحت مجرد وسيط بين العمال والدولة والحزب، لأن دور النقابة الجزائرية وتحديد نشاطها ونطاق عملها في تلك الفترة يبرز من خلال المواثيق والقوانين، إذا حدّد الميثاق الوطني لسنة 1976م النشاط النقابي في مجموعة من النقاط تمثلت في:

أ- تأطير العمال وتطوير الوعي السياسي والتكوين الإيديولوجي للعامل.

ب- رفع المستوى السياسي والنقابي للعمال.

ج- تحسين مؤهلاتهم التقنية والعملية.

د- السهر على الدفاع عن حقوق العمال ضد الاستغلال الرأسمالي، وذلك في ما يتعلق بالقطاع الخاص (بومقورة نعيم، 2008: 30)

وهذه أبرز النقاط الذي ركّز عليها العمل النقابي آنذاك والتي تدعي أن النقابة كانت مندمجة ومنفذة لمشروع المجتمع الاشتراكي، ولا تملك خطة عمل خاصة بها.

وقد أكد قايد أحمد (تولى رئاسة جبهة التحرير الوطني في فترة ما بعد 1965) في خطابه والذي ألقاه بمناسبة إحدى الاجتماعات للاتحاد العام للعمال الجزائريين؛ "يجب على الإطارات النقابية الالتزام والخضوع بدون أي تحفظ لقواعد الحزب وليكن واضحا بأن كل من الوحدة النقابية والحزبية هما مكسبان لا يجب التخلي عنهما أبدا" (محمد سفيان بدوي، 2016: 74).

كما جعلت نقابة (إ ع ع ج) كطرف فعال في مشاريع التنمية الاقتصادية في ظل حكم الرئيس هواري بومدين (هو محمد بوخروبة وهو رئيس جمهورية سابق للدولة الجزائرية) و"استخدمت بنجاح في صراعها السياسي مع المعارضة، حيث قامت النقابة بتجنيد الفئات والشرائح العمالية المختلفة وتنظيم الحملات الواسعة لمشاريع السلطة كالثورة الزراعية وتأطير الانتخابات السياسية المحلية والتشريعية" (إيمان النمّس، 2014: 56).

ولهذا ارتكز دورها على المشاركة في التسيير وبناء الاقتصاد الوطني وهي مرتبطة بمرحلة التأميم كتأميم الأملاك والأراضي.

ودورها في الدفاع عن المطالب العمالية "فقد أدت هذا الدور دون اللجوء إلى الإضرابات إلا نادرا واعتمد على الضغط عن طريق المراسلات أو الاجتماعات العامة والاتصالات الشخصية" (جابي عبد الناصر، 2001: 93).

فالعمال في الجزائر بصفة إجمالية كانوا راضين عن وضعهم الاجتماعي العام، "لأن نزاعاتهم كانت قليلة جدا، فالربع مليون عامل في الجزائر مع نهاية الستينات وبداية السبعينات كانوا هادئين جدا، ولكن في نهاية السبعينات شهدت تطور في عدد النزاعات بصورة سريعة" (عبد الناصر جابي، 1995: 134).

وعموما تميز العمل النقابي في هذه المرحلة بـ:

- النقابة تحولت إلى جزء من هياكل الدولة-الحزب.

- تحولت النقابة إلى وسيلة لتجنيد العمال لصالح مشاريع الدولة السياسية والاقتصادية.

- قامت النقابة ضمن هذه الأوضاع بالدفاع جزئيا عن بعض الفئات العمالية الأكثر حرمان والأقل تجربة.

- وأخيرا تحولت الحركة النقابية إلى وسيلة ترقية لبعض الفئات الاجتماعية، وهو الوضع الذي ساعد عليه أكثر الطابع الريعي للتسيير الاقتصادي(جابي عبد الناصر، 2001: 90).

ولهذا فالنقابة كانت أداة لإعادة خطاب السلطة على مستوى المؤسسات، وتحول النقابيون إلى بيروقراطيين إداريين، حيث وصفوا بالجيش من البيروقراطيين المتشبهين بأجهزة الدولة والحزب وهياكل النقابة(خالد حامد، 2011: 152).

نرى من خلال ذلك أن نقابة اتحاد العام للعمال الجزائريين التي تعتبر الوحيدة في مرحلة التسيير الاشتراكي تخلت عن وظيفتها الحقيقية في تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم، بل تكريس الأحادية النقابية في نفس مسار الاحادية الحزبية على المستوى السياسي للبلاد وهذا ما تنادي به النقابات العمالية اليوم، وهي الدفاع عن العمال من خلال المطالبة بتسوية وضعيتهم الاجتماعية والمهنية، بل اقتصرت على التسيير الإداري وفق ما تنص عليها السلطة الحاكمة واستمر الوضع على ذلك إلى غاية حدوث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية في السنوات الأخيرة من الاشتراكية، حيث تدهور سعر البترول، وإفلاس وحلّ بعض المؤسسات الاقتصادية وبالتالي عبرت الحركة العمالية بخصائصها السوسيولوجية عن نفسها من خلال النزاع الاجتماعي ذي المطالب الاقتصادية، وهي المطالب الوحيدة التي تملك قوة تفاوضية كبيرة في ظل الوضع السياسي والاقتصادي الذي ميز السبعينات "أحادية سياسية ونقابية لا تعترف بالمطالب غير الاقتصادية في الوقت نفسه الذي كان فيه الوضع المالي والاقتصادي عموما يسمح بتلبية هذه المطالب الاقتصادية الدفاعية (علي الكنز، عبد الناصر جابي، 1999: 270)

ان القصور التاريخي للحركة النقابية الجزائرية خصوصا خلال الفترة البومدينية يعود إلى:

الطابع الاقتصادي للحركة العمالية المطالبية

ابتعاد العنصر المنقّف عن الحركة العمالية عموما

الرشوة الاجتماعية التي تعرضت لها الاطارات النقابية والعمالية خلال العقود السابقة) علي

الكنز، عبد الناصر جابي، 1999: 271)

هذا ما جعل الحركة العمالية دون توجهات سياسية واضحة، ومن دون تحالفات اجتماعية واسعة داخل عالم الشغل وخارجه متفوقة في المطالب الاقتصادية، وبالتالي فالإضراب الشائع في هذه الفترة هو التعبيري وهذا التصنيف يرجع " لجابي عبد الناصر " والذي يتميز بقصر مدته، ومطالبه نوعية وغير محددة وذلك يعود إلى طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد، ولهذا أصبحت وظيفة النقابة هي تنفيذ وتطبيق الأوامر التي تفرض من الحزب المسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية

من هنا انتقل المجتمع الجزائري من مرحلة إلى أخرى (الفترة الانتقالية من الأحادية إلى التعددية)، كما تطورت أساليب الحركة العمالية وذلك من خلال الاستفادة من التغييرات القانونية والتكنولوجية التي شهدتها المجتمع.

تعتبر فترة الثمانينات في الجزائر مرحلة تحول وقطیعة على مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فقد انتقل النظام الجزائري سياسيا من الأحادية الحزبية والنقابية إلى التعددية السياسية، والإعلامية، والنقابية، واقتصاديا تخلص من المبادئ الاقتصادية التي كان يركز عليها:

-التخطيط المركزي

-وجود قطاع عام

-تأميم واحتكار

-التجارة الخارجية

-الثورة الزراعية

فهذه التغيرات جعلت الفئة العاملة تعبر عن حيوية كبيرة في المطالب هذا ما أدى إلى انتقال الحركة العمالية من "الأشكال التعبيرية البسيطة في التعبير والفردية والمحصورة في مكان عمل واحد، وذات المحتوى الاقتصادي الدفاعي، إلى الأشكال التعبيرية جماعية (الاضراب العمالي كشكل رئيسي) " (علي الكنز، عبد الناصر جابي ، 1999: 280) وبالتالي أصبح العمال يقومون بحركات احتجاجية جماعية وليست فردية مثل ما كان عليه الحال في السبعينات وبداية الثمانينات. " أي عرفت نوعا جديدا وهو اضراب التضامن حيث كان عمال الصناعة هم السباقون إلى هذا النوع وانتقلت الاستراتيجية من الاضراب التعبيري إلى الأداتي " (زيري حسين، 2012 :الفصل السادس 235)، فتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري أدت إلى الانفجار تمثل في اضراب أكتوبر 1988م الذي يعتبر كنقطة تحول على المستوى السياسي والاقتصادي والقانوني وكانت أسبابه:

اقتصادية اجتماعية متمثلة في الأجور وظروف العمل والعلاوات، والسياسية المتمثلة في الممارسة غير الشرعية للقوة داخل أماكن العمل وصعوبة ممارسة الحق النقابي، والسلوك السيئ غير المقبول للمدراء والمسيرين اتجاه العمال، والتبذير، ورفض ممثلي العمال الحقيقيين واستبدالهم بممثلين آخرين لا يعارضون قرارات الإدارة (الطاهر بلعور، 2012 : 174) و ذا المطالب الهيكلية والأقل دفاعية، فقد عرفت الحركة العمالية تغييرات كمية ونوعية نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الإدارية والتي كان لها دور في التأثير على الحركة النقابية وبالخصوص التنظيم النقابي الذي كان مجسدا في النقابة الواحدة (الإتحاد العام للعمال الجزائريين)، لكن هذه التغيرات تملك الكثير من صفات الاستمرارية، " فأكتوبر العمالي لم يكن كله قطیعة وبناء جديد بالمقارنة مع مرحلة ما قبل أكتوبر من خلال التحولات الداخلية التي عرفتها الحركة العمالية فأكتوبر 1988م لم يكن عماليا فقط بل شعبيا من حيث الاضرابات حيث بلغ عدد الاضرابات من شهر جانفي إلى نوفمبر 1988 حوالي 886 اضراب " (جابي عبد الناصر، 1995: 277)، فهذه التحولات حتمت على الدولة لتبني اصلاحات جديدة ، حيث تم مناقشة وإصدار دستور 23 فبراير 1989م، فهذا التعديل الدستوري حدث من خلاله

عدة تغيرات جوهرية مسّت جميع جوانب الحياة خاصة السياسية تمثلت في الانتقال من النظام الأحادي إلى التعددي الذي تولدت عنه التعددية النقابية.

فبعد ما تولى الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحركة العمالية لعدّة سنوات "اعترف دستور 1989م في المادة 53 منه على الحق في ممارسة العمل النقابي لجميع الفئات المهنية طبقا لما نص عليه القانون"(سمغوني زكريا، 2013: 38).

وهذا ما جعله نقابة مستقلة عن كل وصاية سياسية أو إدارية، تعمل على الدفاع عن الحقوق العمالية الكيفية والكمية، فالتعددية الحزبية تولّدت عنها التعددية النقابية مما أدى إلى توسيع الحريات والتي تمثلت في:

- ممارسة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن.

- الدفاع الفردي أو الجماعي للحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية.

- حرية التعبير وتشكيل الجمعيات.

- التعددية النقابية.

- ممارسة حق الإضراب في إطار القانون.

فهذه الحريات عملت على أن الحق النقابي يتمتع بها جميع المواطنين باختلاف مهنتهم، للدفاع عن المصالح المادية المعنوية لأعضائها، دون ارتباط نقابتهم بأي حزب أو سلطة. (بومقورة نعيم، 2008: 32)

كما تم تجسيد الفعلي لدستور 1989 سنة 1990، "حيث تم إصدار الأحكام والقوانين والالتزامات الخاصة بممارسة العمل النقابي، وهذا تحت قانون رقم 90/14 المؤرخ في 02 جوان 1990 والمتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي"(الجريدة الرسمية، 1990: 23).

والذي يمنع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد وإيديولوجيته، وممارساته البيروقراطية التي ميزت الفترة السابقة، وهذا ما سمح لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين " بالابتعاد الجزئي عن الدولة والحزب وذلك من خلال انعقاد المؤتمر الثامن لهذه الأخيرة في جوان 1990، لكن ذلك بقي على المستوى النظري ولم يمنع القادة النقابيين من الانتماء السياسي، حيث احتفظوا بعضويتهم داخل حزب جبهة التحرير الوطني" (الطاهر بلعير، 2012 : 174) والدليل على ذلك الموقف المعادي الذي اتخذته هذه النقابة اتجاه التعددية السياسية والنقابية، حيث عبر (ا.ع.ع.ج) "عن رفضه لمشروع دستور 1989 بحجة أن هذا الأخير يتسبب في ظهور صراع طبقات، وفي وقت لاحق عزم الاتحاد مع جهاته المركزية على عدائه للتعددية النقابية " (زيري حسين، 2012، ف 6 : 237)، وهذا ما كشف هدفه السري وهو الاحتكار النقابي تحت وصاية الدولة الوطنية.

فاستمرارية نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تلك الدولة واتخاذها نفس مواقفها حتى بعد سنة 1990م، رغم تمتعها بالاستقلالية التنظيمية، إلا أنها كانت سياسيا تشكل دعامة قوية للدولة خلال

فترة مواجهتها للإرهاب بداية من سنة 1992 من خلال اعتماد الحل الأمني لمواجهة الجماعات المسلحة وهو ما أظهره من خلال مواقفه الرسمية وتنظيمه مسيرات للعمال تنديدا بالجرائم المرتكبة من قبل التنظيمات الإرهابية إلى جانب الترويج لسياسة الدولة سواء داخليا أو خارجيا لإضفاء الشرعية عليها من خلال تنظيمها مؤتمرا دوليا حول ظاهرة الإرهاب (سمير بوعيسى، 2016: 36).

هذه الصراعات السياسية تهدف للمحافظة على أركان الدولة واستمرار ايدولوجيتها إلا أن هذا لم يمنع من تشكل تنظيمات نقابية في جميع الميادين حيث وصل عدد النقابات المستقلة اليوم حوالي 52 نقابة مستقلة موزعة على مختلف القطاعات كالتربية والتعليم، الصحة وغيرها .

المراجع:

- ايمان النمى (2014)، دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر، دار ناشري.
- بومقورة نعيم (2008)، الحركة النقابية في الجزائر وسياساتها المطالبة (الأجر نموذجاً)، العدد (01) "مجلة إضافات - تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية.
- جابي عبد الناصر (2001)، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، الجزائر، المعهد الوطني للعمل
- جابي عبد الناصر (1995)، الجزائر تتحرك (دراسة سوسيوسياسية للاضرابات العمالية)، الجزائر، دار الحكمة.
- الجريدة الرسمية (1990)، القانون المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي، الجزائر.
- حمدي جاعد (1980)، الحركة النقابية العربية (دراسة تاريخية موجزة)، ط1، بغداد، مؤسسة الثقافة العمالية.
- خالد حامد (2011)، نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيو اقتصادية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- خلوفي بغداد (2015)، الاعلام النقابي ودوره أثناء الثورة التحريرية، مجلة الانسان والمجال، جامعة البيض، العدد (01)
- زيري حسين (2012)، النقابات المستقلة، أطروحة دكتوراه قسم علم الاجتماع، الجزائر.
- سمغوني زكريا، (2013)، حرية ممارسة الحق النقابي، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر.
- سمير بوعيسى (2016)، استمرارية النظام التعبوي في الجزائر (الاتحاد العام للعمال الجزائريين نموذجاً)، (الخارطة النقابية ربع قرن من التعددية)، الجزائر، إصدارات أصدقاء عبد الحميد بن زين.
- الطاهر بلعير (2012)، الاضرابات العمالية في الجزائر رؤية سوسيولوجية، العدد (06) مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، المطبعة العربية.

عبد القادر جغلول (1983)، تاريخ الجزائر الحديث (دراسة سوسيولوجية)، ط3، الجزائر، دار الحداثة بالتعاون مع المطبوعات الجامعية.

علي الكنز، جاني عبد الناصر (1999)، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد أيت مدور (2013)، الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 (الجزائر وتونس نموذجا)، الجزائر، دار هومة للنشر.

محمد سفيان بداوي (2016)، النقابة الجزائرية واقع وأفاق، (الخارطة النقابية ربع قرن من التعددية)، الجزائر، إصدارات أصدقاء عبد الحميد بن زين.

موسى بودهان (2012)، قانون الوظيفة العمومي، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

